نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية السنوية

«دراسة على الشركات والمصارف المتداول أسهمها في سوق المال الليبي»

■ أ.أسامة سالم مفتاح * ■ د.محمد فرج شقلوف **

● تاريخ استلام البحث 2021/08/20م ● تاريخ قبول البحث 6 /2021/10م

■ **الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد نموذج خاص بقياس مستوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه على التقارير السنوية للشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى والمضمون، واعتمدت هذه الدراسة على المنهجين الاستكشافي والتحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه هناك اهتمام نسبي بالإفصاح الاختياري من قبل مصرف التجارة والتنمية حيث أظهرت نتائج التحليل ارتفاعا مقبولا في نسبة الإفصاح خلال سنوات (2008 - 2010) وانخفاضا في هذه النسبة خلال السنوات (2011 - 2015) كما تبين أنه بالنظر بصفة عامة لنسب إفصاح الشركات والمصارف الليبية محل الدراسة خلال الفترة (2008 - 2015)، نجد عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح الاختياري بشكل كبير وأن نسب الإفصاح كانت ضعيفة ومتباينة ولا يوجد بها تحسن في المستوى وقد بلغ المتوسط العام لنسبة الإفصاح خلال فترة الدراسة (25 ٪)، وهي نسبة ضعيفة، كما أوصت الدراسة مصرف التجارة والتنمية بالاهتمام بالإفصاح الاختياري وزيادة نسبة الإفصاح بالتقارير السنوية المنشورة.

● **الكلمات المفتاحية:** الإفصاح الاختياري، التقارير المالية، الشركات والمصارف الليبية، سوق المال الليبي.

*رئيس ديوان النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي Email: Salm_350@yahoo.com

** أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس Email: Dr. mohamedshagaluf@yahoo.com

Abstract

This study aimed to prepare a special model for measuring the level of voluntary disclosure and applying it to the annual reports of companies and banks listed in the Libyan capital market. The study used the method of content and content analysis. This study relied on the exploratory and analytical approaches. By the Bank of Commerce and Development, where the results of the analysis showed an acceptable increase in the disclosure rate during the years (2008 - 2010) and a decrease in this percentage during the years (2011 - 2015). 2015), we find that the study sample did not pay much attention to voluntary disclosure and that the disclosure rates were weak and varied and there was no improvement in the level. The general average of the disclosure rate during the study period reached (25 %), which is a weak percentage. The study also recommended the Bank of Commerce and Development to pay attention to disclosure Voluntary and increase the percentage of disclosure in the published annual reports

Keywords: voluntary disclosure, financial reports, Libyan companies and banks, the Libyan capital market.

■ مقدمة:

لقد ازداد اهتمام العديد من الدول بمفهوم الإفصاح وخاصة عقب الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في العالم والتي من أبرزها حالات الانهيار والإفلاس الكبيرين التي حدثت خلال سنة 2001م للعديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أبرزها شركة أنرون وهي إحدى كبرى شركات الطاقة الأمريكية (إبراهيم ومكية،2011)، ولقد كان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت الى انهيار هذه الشركات عدم شفافية المعلومات المنشورة عن تلك الشركات، الأمر الذي سبب تضليلاً في المعلومات لمتخذي القرارات، وتأثيراً بشكل كبير على المساهمين والمستثمرين، وتراجع ثقتهم في تقارير شركات المراجعة عن الأوضاع المالية للشركات مما ترتب عنه انخفاض درجة ثقتهم بمصداقية البيانات المالية المنشورة، نتيجة وجود العديد من جوانب القصور في نزاهة الإدارات، ودقة المعلومات المالية، والإفصاح والشفافية.

ومن هنا فقد أصبح هناك مطالب من قبل أصحاب المصالح بضرورة تعديل وتحسين في شكل ومضمون التقارير السنوية للشركات أو حتى تدعيمها بمعلومات إضافية وذلك

لعجز التقارير المالية التقليدية للشركات عن توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار، وذلك لتركيزها على البيانات المالية وتجاهل الإفصاح عن العديد من البنود وخاصة تلك البنود غير المالية الأمر الذي يعتبر قصوراً في متطلبات الإفصاح، ومن هنا أصبح هناك ضرورة لزيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية للشركات بشكل يفوق متطلبات الإفصاح الإلزامي المفروض من قبل الهيئات الدولية المهنية والذي يسمى في مثل هذه الحالة بالإفصاح الاختياري، ومن هنا فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على الإفصاح الاختياري من خلال قياس مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات والمصارف الليبية.

■ **الدراسات السابقة:**

● **أولا / الدراسات البيئة المحلية:**

1 - **دراسة (اندية وغيث، 2016)، بعنوان (قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي):**

سعت هذه الدراسة لقياس وتقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، واتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والإيجابي وقد أجريت هذه الدراسة على التقارير السنوية للشركات والمصارف المنشورة خلال سنة (2009)، شركات مدرجة في السوق وذلك باستخدام تحليل المحتوى كأداة لقياس كمية الإفصاح الاختياري المتوفرة في التقارير المنشورة وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تباينا في كمية ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المدرجة في سوق المال الليبي كما خلصت الدراسة إلى أنه هناك انخفاضا في مستوى الإفصاح الاختياري والذي بلغ المتوسط العام حوالي (15.5 ٪).

2 - **دراسة (حمزة،2013)، بعنوان (قياس مستوى الإفصاح الاختياري):**

هدف هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية السنوية، التي تصدرها الشركات المساهمة الليبية، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (12)، شركة مدرجة بسوق المال الليبي، خلال الفترة الزمنية 2008 - 2011م باستخدام أسلوب تحليل المحتوى كوسيلة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وقد خلصت الدراسة لوجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات عينة الدراسة.

3 - دراسة (الشهوبي،2005)، بعنوان (مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية):

هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى الحاجة للإفصاح الاختياري، كما هدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للرفع من أهمية الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الليبية، وقد أجريت هذه الدراسة على الشركات الصناعية الليبية وعددها (20)، شركة واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الاختياري هو من صميم مسؤولية الإدارة وهناك عوامل تؤثر على قرار الإفصاح الاختياري، خلاف التكلفة والعائد وهي حجم الشركة، نوع النشاط، الربحية، الرفعة المالية.

- **ثانياً / الدراسات العربية:**

1 - دراسة (مرعى، 2019)، بعنوان (أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية دراسة على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية):

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (12) مصرفاً مدرجة في سوق المال السعودي، خلال الفترة الزمنية 2012 - 2016م، وذلك باستخدام نموذج لقياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال أسلوب تحليل المحتوى، واتبعت الدراسة المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير ذا دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري على مقاييس جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية مما يؤكد على أهمية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المنشورة للشركات.

2 - دراسة (عودة،2017)، بعنوان (أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري):

هدفت هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كما سعت الدراسة لمعرفة أثر الحوكمة على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في البورصة، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (28) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بدولة فلسطين، خلال الفترة الزمنية 2013 - 2016م، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري في فلسطين تحت المتوسط.

3 - **دراسة (الزغول، عيسي وحمد، 2017)، بعنوان (العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العراقية):**

ركزت هذه الدراسة على قياس مستوى الإفصاح الطوعي عن المعلومات في التقارير المنشورة للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد أجريت هذه الدراسة سنة 2013م على التقارير السنوية المنشورة لعدد (29)، شركة مساهمة مدرجة بالسوق واتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى كأداة لقياس مستوى الإفصاح الطوعي وخلصت هذه الدراسة إلى هناك انخفاضا كبيرا في مستوى الإفصاح للشركات العراقية حيث بلغ متوسط الإفصاح الطوعي (19.86 ٪).

4 - **دراسة (دحدوح وحمادة، 2015)، بعنوان (نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية):**

هدفت هذه الدراسة إلى إعداد نموذج يمكن من خلاله قياس كمية الإفصاح الاختياري ونوعيته في التقارير السنوية للشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (22) شركة مدرجة بالسوق خلال سنة 2012م، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وخلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة الإفصاح منخفضة جداً حيث بلغت أعلى نسبة إفصاح لها (10 ٪).

5 - **دراسة (مـارق، 2009)، بعنوان (قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية):**

سعت هذه الدراسة لقياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية وأجريت هذه الدراسة على التقارير المنشورة للشركات خلال 2005م والتي بلغت (52)، شركة سعودية واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، واتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والإيجابي وقد خلصت إلى أن هناك تباينا في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين شركات السعودية.

● **ثانياً / الدراسات الأجنبية:**

1 - **دراسة** (Alfraih & Almutawa, 2017)، **بعنوان**

(Voluntary disclosure and corporate governance):

ركزت هذه الدارسة على توضيح ممارسات الإفصاح الاختياري للشركات غير المالية

المدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة 2005 - 2008م وذلك بدراسة التغيير في مستوى الإفصاح الاختياري خلال فترة معينة، وقد اجريت هذه الدراسة على عدد (52) شركة مدرجة ببورصة الكويت، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري خلال الأربع سنوات كان منخفضاً نسبياً.

2 - **دراسة** (Meek et al. 1995)، **بعنوان:**

(Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations)

ركزت هذه الدراسة على قياس كمية ونوعية مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية السنوية للشركات متعددة الجنسية (الأمريكية والبريطانية والأوروبية)، وذلك خلال سنة 1989م، كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وأجريت هذه الدراسة على عدد (226)، شركة أمريكية وأوروبية وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض في مستوى الإفصاح الاختياري بالشركات عينة الدراسة كما خلصت الدراسة إلى أن مستوى إفصاح الشركات الأوروبية أعلى من إفصاح الشركات البريطانية والأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال ما سبق تناوله وعرضه في الدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

1 - من خلال نتائج الدراسات السابقة في البيئة المحلية نجد أن دراسة أنديه وغيث، (2016) تتفق مع دراسة حمزة (2013)، وأنه هناك تباينا في كمية ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المدرجة في سوق المال الليبي وقد أيدتهم في ذلك دراسة الشهوبي (2005).

2 - أظهرت نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري التي أجرتها دراسات سابقة وهي (انديه وغيث، (2016)، دراسة عودة، (2017)، دراسة الزغول، عيسي وحمد، (2017)، دراسة دحدوح وحمادة (2015)، دراسة مارق (2009)، في عدة بيئات محلية وعربية أنه هناك انخفاضا واضحا في مستوى الإفصاح الاختياري.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المحلية من خلال أن دراسة (انديه وغيث، 2016) قامت بقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير

السنوية للشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي خلال سنة 2009م ودراسة حمزة (2013) قامت بالقياس خلال الفترة الزمنية (2008 - 2011)، أما الدراسة الحالية قامت بقياس مستوى الإفصاح خلال الفترة الزمنية (2008 - 2015)

■ مشكلة الدراسة:

إن ارتفاع نسبة الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات والمصارف سيكون له دور إيجابي في تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في هذه التقارير، أما انخفاض مستوى الإفصاح سيؤدي إلى فقدان الثقة في هذه التقارير وعدم الاعتماد عليها بشكل كبير عند اتخاذ القرارات.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، نجد أنه هناك قلة في الدراسات التي أنجزت في البيئة الليبية، ماعدا ثلاث دراسات وهي دراسة حمزة (2013)، ودراسة انديه وغيث (2016) حيث قامت الأولى بقياس مستوى الإفصاح الاختياري خلال الفترة (2008 - 2011)، أما الثانية فقامت بقياس الإفصاح خلال سنة (2009)، أما دراسة الشهوبي (2005)، فسعت لدراسة مدى الحاجة للإفصاح الاختياري في البيئة الليبية خلال سنة (2004). وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن هناك انخفاضا وتباينا في حجم ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية، وبإضافة لما سبق ذكره يرى الباحث أنه هناك فجوة كبيرة متمثلة في عدم قياس مستوى الإفصاح الاختياري في البيئة الليبية بعد سنة 2011م.

ومن خلال ما سبق تناوله من توصيات في الدراسات السابقة، يلاحظ أن هناك حاجة لزيادة دراسة الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال الليبية، من خلال قياس مستوى الإفصاح في التقارير السنوية ومن أجل زيادة تعميق البحث في هذا الجانب، فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد تحسن في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية؟

وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1 - هل يوجد تحسن في مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية؟

2 - هل يوجد تحسن في مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية ؟

3 - هل يوجد تحسن في مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية ؟

■ **أهمية الدراسة:**

لقد أصبح الإفصاح المحاسبي بصفة عامة والإفصاح الاختياري بصفة خاصة يحتل مكانة بارزة في البحوث المحاسبية وإن القيام بدراسة هذا الجانب سوف يؤدي إلى تشجيع إدارات الشركات والمصارف إلى الاهتمام به والمبادرة بزيادة كمية المعلومات في تقاريرها السنوية.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى لدراسة مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات والمصارف الليبية لما له من فائدة هامة في تحسين مستوى تقاريرها المالية السنوية، كما تسهم في زيادة كمية الإفصاح والنزاهة والشفافية وتعزيز الثقة والمصداقية في هذه التقارير والتي بدورها تنعكس إيجاباً بزيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة في تقارير الشركات ومساعدتهم في اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية.

■ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - التعرف على الإفصاح الاختياري وأهميته.

2 - إعداد نموذج خاص بقياس مستوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه على التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية للتعرف على مستوى الإفصاح بهذه التقارير.

3 - محاولة تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية وتزيد من نسبة الإفصاح الاختياري بهذه التقارير.

■ **منهجية الدراسة:**

تتكون منهجية هذه الدراسة من الآتي:

أ - **منهج الدراسة:** تم اتباع المنهج الاستكشافي من خلال استكشاف مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية.

ب - **مصادر جمع البيانات:** تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على مصدرين رئيسيين هما:

1 - **مصادر ثانوية:** تم جمع البيانات الثانوية للإطار النظري لهذه الدراسة من خلال

المراجع العلمية المتمثلة في الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتوفرة حول موضوع الدراسة.

2 - **مصادر أولية:** أما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تم جمع البيانات الأولية له من خلال التقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية.

■ الإطار النظري للدراسة:

● تعريف الإفصاح الاختياري:

من خلال دراستنا للإفصاح الاختياري نجد هناك العديد من التعريفات من أهمها ما يلي:

عرف حسن (2017)، الإفصاح الاختياري بأنه عبارة عن الإفصاحات الإضافية التي تقدمها إدارة الشركة أو المؤسسة على هيئة معلومات محاسبية وأخرى غير محاسبية والتي تزيد عن متطلبات الإفصاح الإجباري وتكون ملائمة لمستخدمي التقارير السنوية، كما عرف حميد، وآخرون (2016)، الإفصاح الاختياري على أنه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم ذلك بمبادرة من إدارة الشركة أو المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، أما محمد (2018)فإنه يرى الإفصاح الاختياري بأنه وسيلة تستخدمها إدارة الشركة بالإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرون وأصحاب المصالح ولم تكن من ضمن متطلبات الإفصاح الإلزامي، إذ إن الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلا من الشركة والمستثمرين كما يضيف حمد (2017)، أن الإفصاح الاختياري هو توفير معلومات إضافية لم يتم الإفصاح عنها بشكل اختياري في القوائم المالية وهذ الإفصاحات تكون معلومات على شكل إفصاح مالي وغير مالي.

● أهداف الإفصاح الاختياري:

يتمثل الهدف الرئيسي والجوهري للإفصاح الاختياري هو تزويد المستثمرين الحاليين، والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية، بمعلومات تمكنهم من التنبؤ بكمية واحتمال تحقيق عائد على استثماراتهم، ويتم الإفصاح الاختياري بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الحاليين وإدارة الشركة، وأيضا كوسيلة للرقابة من جانب هؤلاء المستثمرين على الشركة (أبوالنور،2010)،

● أهمية الإفصاح الاختياري:

يستمد الإفصاح الاختياري أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات

التي تضم عدة جهات وهي المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والاجهزة الحكومية وأسواق المال وغيرهم، فضلا عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من هذه الجهات بناء على المعلومات المفصح عنها (حميد وآخرون،2016)، كما تبرز أهمية الإفصاح الاختياري من خلال مجالات عديدة منها: القدرة على جذب استثمارات محلية أو أجنبية، إلى جانب تحسين صورة الشركة والإدارة أمام المساهمين، (عودة،2017).

● **قياس مستوى الإفصاح الاختياري كما ورد في الأدب المحاسبي:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة (دراسة دحدوح وحمادة، 2015، ودراسة حمزة 2013، ودراسة مارق 2009)، والخاصة بقياس مستوى الإفصاح الاختياري نجد أنها استخدمت عدة نماذج للقياس ومن خلال اطلاعنا ودراستنا لهذه النماذج نجد أنه تم إعدادها وفقاً لما يلى:

أ – هناك دراسات سابقة قامت بإعداد بنود معينة خاصه بها لقياس الإفصاح الاختياري من خلال اطلاعها على ما تناولته أدبيات المحاسبة وبعض الدراسات السابقة في هذا المجال وقامت بتحكيمه من قبل بعض الأساتذة المتخصصين ومن هذا المؤشر قامت بقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف.

ب – هناك بعض الدراسات قامت بإعداد مؤشر للإفصاح الاختياري من خلال استرشادها بنماذج دراستي (Chau & Gray.بم 2002)، (Meek et al.بم 1995)، مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتوافق مع البيئة المحلية أو لبعض الاعتبارات الأخرى.

■ **الجانب العملي للدراسة:**

قياس مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي الجدول الرئيسي (أ) والتي يبلغ عددها (12) مصرفاً وشركة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فإنها تتكون من الشركات والمصارف التي تتوافر فيهما الشروط التالية:

أ – أن تكون الشركة أو المصرف مدرجاً بسوق المال الليبي خلال الفترة 2008 – 2015م.

ب – أن تتوافر للشركة أو المصرف تقارير سنوية منشورة خلال الفترة 2008 – 2015م.

وبعد المسح الشامل للشركات والمصارف المدرجة في جدول سوق المال الليبي الرئيسي

(أ) والتي بلغ عددها (12) مصرفاً وشركة، تم استبعاد مصارف الجمهورية والتجاري الوطني ومصرف الوحدة من العينة وذلك بسبب عدم توفر تقارير مالية سنوية لهذه المصارف بعد سنة 2011م نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، كما تم استبعاد شركة المتحدة للتأمين بسب رفض إدارة الشركة التعاون مع الباحث وتزويده بتقاريرها المالية السنوية المنشورة، وبهذا فقد بلغ عدد الشركات والمصارف التي تنطبق عليها الشروط المذكورة أعلاه عدد (8)، شركات ومصارف

● **مصادر الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة:**

اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بهذا الدراسة من خلال البيانات والتقارير المالية السنوية المنشورة للشركات والمصارف عينة الدراسة خلال سنوات (2008 - 2015)

● **إعداد نموذج لقياس مستوى الإفصاح الاختياري:**

نظرا لوجود تباين بين الباحثين حول نماذج قياس الإفصاح الاختياري والمعلومات والبنود التي يجب أن تحتويها هذه النماذج وعدم اتفاقهم على نموذج معين للقياس ولهذا فإن نموذج القياس لهذه الدراسة قد أعد وفق الخطوات التالية:

1 - تم إعداد قائمة تحتوي على المعلومات الخاصة بالإفصاح الاختياري وذلك استرشادا لما تناولته بعض الدراسات السابقة والتي اعتمدت على نماذج دراستي (Chau & Gray.بم 2002)، (Meek et alبم. 1995)، وهذه الدراسات هي دراسة مارق (2009)، ودراسة اندية وغيث (2016)، وسبب اختيار القائمة من هذه الدراسات لتشابه بعض الأهداف وبيئة الدراسة كون الدراسة الأولى أجريت في السعودية والثانية في سوريا بينما الثالثة أجريت في البيئة الليبية مما أعطى دافعا للباحث لاختيار هذه القائمة.

2 - بعد إعداد القائمة تم مراجعة المعلومات الواردة فيها والتأكد من أنها ليست من المتطلبات التشريعية أو القانونية التي فرضت على الشركات المدرجة في سوق المال الليبي فقد تم استبعاد بعض البنود نتيجة لورودها بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

3 - بلغت البنود الواردة في قائمة المعلومات الخاصة بالإفصاح الاختياري (60)، بندا، وقسمت بنود القائمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي معلومات عامة واستراتيجية بالإضافة إلى معلومات مالية ومعلومات أخرى غير مالية وتعتبر هذه البنود مؤشرا

مناسبا لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه على الشركات والمصارف الليبية عينة الدراسة.

4 - لقد تم تحكيم القائمة النهائية لمؤشر الإفصاح الاختياري من قبل مجموعة من الأساتذة الأكاديميين، الذين لهم خبرة ودراية بهذا الجانب وتم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل القائمة وفقا لذلك.

الخطوات الإجرائية لتطبيق نموذج قياس مستوى الإفصاح الاختياري:

بعد إعداد مؤشر الإفصاح الاختياري سيتم تطبيقه على عينة الدراسة وفق ما يلي:

1 - بعد تحديد بنود الإفصاح المتكونة من (60)، بنداً كمؤشر للإفصاح الاختياري سيتم حساب قيمة بنود المؤشر باستخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح (درجات ثنائية)، لكونه طريقة مباشرة وسهلة للقياس وتتناسب مع هذا المؤشر وبناء على هذه الطريقة سيتم منح كل بند على حدة درجة (1)، في حالة إفصاح الشركة أو المصرف عينة الدراسة عنه ودرجة (0)، في حالة عدم الإفصاح عنه.

2 - بعد تطبيق مؤشر أسلوب المتغير الثنائي لكل بنود القائمة خلال سنوات الدراسة (2008 - 2015)، وتحديد كمية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية السنوية.

تطبيق نموذج قياس مستوى الإفصاح الاختياري على الشركات والمصارف الليبية:

يحتوي النموذج الخاص بقياس مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة على عدة بنود قسمت إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي معلومات عامة واستراتيجية ومعلومات مالية ومعلومات غير مالية وتضم هذه المجموعة الرئيسية عدداً من البنود الفرعية وسيتم تطبيق النموذج وفق مايلي:

أولاً/ مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية السنوية للشركات والمصارف عينة الدراسة لكل سنة على حدة خلال الفترة الدراسة.

إن أول خطوة لتطبيق نموذج قياس مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية يتطلب تطبيق مؤشر أسلوب المتغير الثنائي (0 - 1) لكل بنود النموذج من خلال دراسة التقارير السنوية للشركات والمصارف (عينة الدراسة)، خلال فترة الدراسة (2008 - 2015)، بشكل متأن ولأكثر من مرة ومنح لكل بند رقم (1)، في حالة الإفصاح عنه ومنح رقم (0)، في حالة عدم الإفصاح وذلك لغرض تحديد كمية المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية وبعد ذلك يتم استخراج مجموع البنود التي تم الإفصاح عنها.

جدول رقم (1) مؤشر الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية خلال سنوات 2008 - 2015م

ت	عينة الدراسة	مجموع بنود الإفصاح الاختياري	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.1	مصرف الصحاري	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	17	27	26	8	11	14	14	11
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 28.3	٪ 45	٪ 43.3	٪ 13	٪ 18.3	٪ 23	٪ 23	٪ 18.3
.2	مصرف السراي	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	10	11	19	12	22	25	25	20
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 16.6	٪ 18.3	٪ 31.6	٪ 20	٪ 36.6	٪ 41.6	٪ 41.6	٪ 33.3
.3	مصرف التجارة والتنمية	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	31	30	26	20	14	23	23	21
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 51.6	٪ 50	٪ 43.3	٪ 33	٪ 23.3	٪ 38.5	٪ 38.5	٪ 35
.4	مصرف المتوسط	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	15	16	20	11	14	8	8	13
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 25	٪ 26.6	٪ 33.3	٪ 18.3	٪ 23.3	٪ 13.3	٪ 13.3	٪ 21

ت	عينة الدراسة	مجموع بنود الإفصاح الاختياري	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.5	شركة ليبيا للتأمين	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	11	25	21	19	17	19	19	15
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 18.3	٪ 41.6	٪ 35	٪ 31.6	٪ 28.3	٪ 31.6	٪ 31.6	٪ 25
.6	شركة الصحاري للتأمين	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	21	16	20	10	15	12	12	15
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 35	٪ 26.6	٪ 33.3	٪ 16.6	٪ 25	٪ 20	٪ 20	٪ 25
.7	سوق المال الليبي	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	19	22	22	17	15	7	7	10
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪ 31.5	٪ 36	٪ 36.6	٪ 28.3	٪ 25	٪ 11.6	٪ 11.6	٪ 16
.8	الشركة الأهلية للإسمنت	مجموع بنود الإفصاح الفعلي	5	6	4	6	4	7	4	5
		الحد الأقصى لبنود الإفصاح	60	60	60	60	60	60	60	60
		نسبة الإفصاح	٪8.5	٪ 10	٪6.6	٪ 10	٪6.6	٪ 11.6	٪6.6	٪8.3

● **المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)**

من خلال النظر للجدول السابق نستنتج ما يلي:

1 - يتضح من خلال نسب الإفصاح للشركات والمصارف خلال فترة الدراسة أن أعلى نسبة إفصاح قد سجلت لدى مصرف التجارة والتنمية خلال سنتي (2008 - 2009) حيث كانت النسبة على التوالي (51.6 ٪ - 50 ٪)، وهي تعتبر نسبة مقبولة وتدل على أن المصرف كان يهتم بزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في تقاريره السنوية إلا إنه خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة لوحظ انخفاض مستوى الإفصاح حيث وصلت نسبة الإفصاح خلال سنوات (2012 - 2015) النسب التالية على التوالي (23.3 ٪ ، 38.5 ٪ ، 38.5 ٪ ، 35 ٪).

2 - يتبين لنا من خلال النظر لنسب إفصاح الشركات والمصارف الليبية عينة الدراسة خلال الفترة (2008 - 2015)، أن أقل نسبة إفصاح قد سجلت لدى الشركة الأهلية للإسمنت خلال سنة 2012م حيث كانت النسبة (6 ٪)، أيضا إن نسب إفصاح هذه الشركة خلال فترة الدراسة كانت ضعيفة ومتقاربة من هذه النسبة مما يدل على عدم اهتمام هذه الشركة بالإفصاح الاختياري.

3 - نلاحظ أنه هناك انخفاضا ملحوظا في مستوى إفصاح الشركات والمصارف الليبية خلال الفترة (2011 - 2015)،وذلك عند مقارنته بمستوى الإفصاح بالسنوات السابقة لهذه الفترة وهذا يدل على عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح في تقاريرها السنوية نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد وتدني نتائج نشاطها خلال هذه الفترة.

4 - بـ2008 - 2015)، نجد أن نسب الإفصاح كانت متباينة ومتقاربة في المستوى لم تتجاوز نسبة الإفصاح (51 ٪)، كما نجد هناك انخفاضا ملحوظا في نسب الإفصاح وخاصة خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة بالمقارنة للسنوات الأولى مما يعني أن نسب الإفصاح ضعيفة ولا يوجد بها تحسن في المستوى.

5 - من خلال مقارنة نسب إفصاح عينة الدراسة في قطاع المصارف مع قطاع التأمين خلال الفترة (2008 - 2015) نلاحظ أن أعلى نسب قد سجلت لدى المصارف مثلا في سنة 2008م سجلت أعلى نسبة إفصاح لدى مصرف التجارة والتنمية بنسبة

(51.6 ٪)، فيما نجد أن أعلى نسبة سجلت في قطاع التأمين سنة 2009م لدى شركة ليبيا للتأمين بنسبة (41.6 ٪)، ومن هنا يتضح أن قطاع المصارف هو الأكثر إفصاحاً ثم يليه قطاع التأمين ثم قطاع الاستثمار ثم قطاع الصناعة الذي يعتبر أقل إفصاحاً.

ثانياً / ترتيب الشركات والمصارف عينة الدراسة تنازلياً حسب نسبة الإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة.

بعد تحديد مستوى الإفصاح الاختياري للشركات والمصارف لكل سنة على حدة تأتي الخطوة الثانية وهى ترتيب الشركات والمصارف عينة الدراسة تنازلياً وذلك حسب إجمالي نسبة الإفصاح

جدول رقم (2) ترتيب عينة الدراسة تنازلياً حسب نسبة الإفصاح الاختياري خلال الفترة الدراسة

ت	عينة الدراسة	إجمالي مجموع البنود المفصح عنها خلال سنوات الدراسة	إجمالي الدرجات الحقيقية التي ينبغي للعينة الحصول عليها خلال سنوات فترة الدراسة	المؤشر العام للإفصاح
.1	مصرف التجارة والتنمية	182	480	٪ 37.9
.2	شركة ليبيا للتأمين	137	480	٪ 28.5
.3	مصرف السراي	137	480	٪ 28.5
.4	سوق المال الليبي	129	480	٪ 26.8
.5	مصرف الصحاري	127	480	٪ 26
.6	شركة الصحاري للتأمين	120	480	٪ 25
.7	مصرف المتوسط	107	480	٪ 22.2
.8	الشركة الأهلية للإسمنت	41	480	٪ 8.5
المتوسط العام للإفصاح الاختياري		890	3840	٪ 25

● **المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)**

شكل رقم (أ)، نسبة إفصاح الشركات والمصارف عينة الدراسة

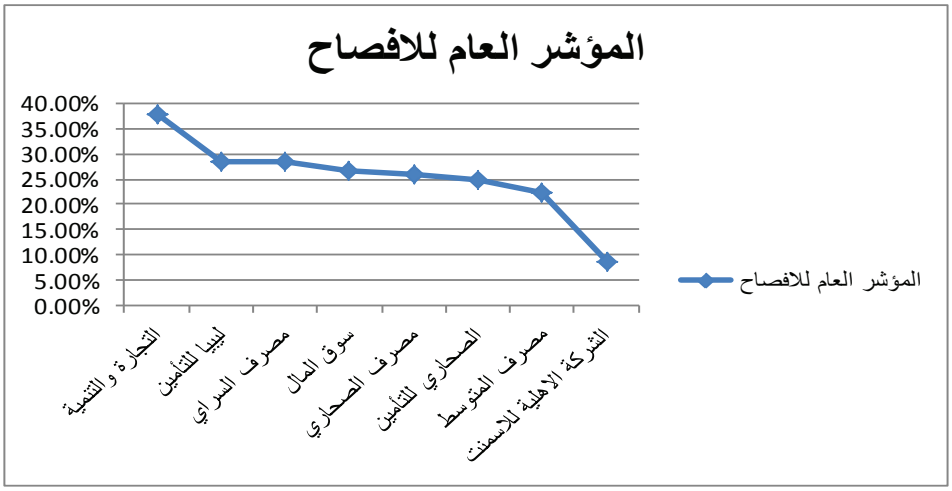

يتضح من خلال النظر للجدول السابق رقم (2)، والشكل رقم (أ)، الذي يوضح إجمالي نسبة إفصاح (عينة الدراسة)، خلال الفترة (2011 – 2015)، وترتيب عينة الدراسة بشكل تنازلي حسب نسبة الإفصاح وحساب المتوسط العام للإفصاح حيث نلاحظ أن أعلى نسبة إفصاح قد سجلت لدى مصرف التجارة والتنمية بنسبة (37.9 ٪)، وهي نسبة ضعيفة جداً حيث إنه لم تتجاوز نسبة أكثر من (50 ٪)، فيما بلغت أقل نسبة إفصاح لدى الشركة الأهلية للإسمنت بنسبة (8.5 ٪)، ومن خلال ما سبق تناوله نستنتج أن حصول مصرف التجارة والتنمية على المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة إفصاح من بين عينة الدراسة فإنه يدل على اهتمام المصرف بتحسين مستوى تقاريره السنوية وزيادة نسبة الإفصاح للمساهمين، أيضا نلاحظ أن باقي عينة الدراسة كانت نسبة إفصاحها منخفضة وفي مستوى متقارب من بعضها وهذا يدل أن المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات والمصارف الليبية عبر تقاريرها السنوية هي متشابهة ومتقاربة من بعضها أيضا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أقل نسبة إفصاح سجلت لدى الشركة الأهلية للإسمنت مما يدل على عدم اهتمام هذه الشركة بالإفصاح الاختياري.

ومن خلال ما سبق تناوله وبشكل عام نرى أن المتوسط العام للإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة قد بلغ (25 ٪) ومن هنا نستنتج أن نسبة إفصاح (عينة الدراسة)، خلال الفترة (2008 – 2015)، كانت في مستوى ضعيف جداً

● **ثالثاً/ عدد الشركات والمصارف المفصحة عن كل بند على حدة خلال الفترة الدراسة.**

في هذا الجانب تأتي الخطوة الثالثة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وهي تحديد عدد الشركات والمصارف الثامنة المفصحة عن كل بند على حدة خلال فترة الدراسة وذلك وفقاً لما يلي:

● **المحور الأول/ معلومات عامة واستراتيجية:**

يحتوى المحور الأول الخاص بالمعلومات العامة والاستراتيجية على عدد (18)، بنداً تمثل نسبة (30 ٪)، من إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الاختياري الخاص بهذه الدراسة والجدول رقم (3) يوضح عدد الشركات والمصارف المفصحة عن بنود هذا المحور وهي كما يلي:

جدول رقم (3) عدد الشركات والمصارف المفصحة عن محور المعلومات العامة والاستراتيجية

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل بند خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.1	الإفصاح عن نبذة تاريخية (نشأة والتطور)	ت	5	6	5	4	4	4	5	3
		٪	٪ 62.5	٪ 75	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 50	٪ 62.5	٪ 37.5
.2	الإفصاح عن عنوان المقر الرئيسي وبيانات الاتصال	ت	7	6	7	7	5	3	4	5
		٪	٪ 87.5	٪ 75	٪ 87.5	٪ 87.5	٪ 62.5	٪ 37.5	٪ 50	٪ 62.5
.3	الإفصاح عن أسماء الفروع ومواقعها	ت	6	5	6	3	3	5	4	4
		٪	٪ 75	٪ 62.5	٪ 75	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50
.4	الإفصاح عن عدد الفروع التي سيتم فتحها في المستقبل	ت	3	5	1	0	1	4	1	3
		٪	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 12.5	٪ 50	٪ 12.5	٪ 37.5

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل بند خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.5	الإفصاح عن الهيكل التنظيمي للشركة أو المصرف	ت	0	0	0	0	0	1	1	1
		٪	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 12.5
.6	الإفصاح عن البيانات والتقارير باللغة الانجليزية	ت	3	2	1	3	1	1	2	2
		٪	٪ 37.5	٪ 25	٪ 12.5	٪ 37.5	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 25	٪ 25
.7	الإفصاح عن الاستراتيجية والأهداف التسويقية	ت	5	6	6	1	4	3	1	1
		٪	٪ 62.5	٪ 75	٪ 75	٪ 12.5	٪ 50	٪ 37.5	٪ 12.5	٪ 12.5
.8	الإفصاح عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة	ت	4	5	7	3	5	4	4	3
		٪	٪ 50	٪ 62.5	٪ 87.5	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 37.5
.9	الإفصاح عن الاستراتيجية والأهداف المالية	ت	1	4	5	0	2	3	0	2
		٪	٪ 12.5	٪ 50	٪ 62.5	٪ 0	٪ 25	٪ 37.5	٪ 0	٪ 25
.10	الإفصاح عن تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية	ت	4	4	6	1	2	4	4	3
		٪	٪ 50	٪ 50	٪ 75	٪ 12.5	٪ 25	٪ 50	٪ 50	٪ 37.5
.11	الإفصاح عن تأثير الاستراتيجية على النتائج المستقبلية	ت	2	3	5	1	2	3	0	4
		٪	٪ 25	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 12.5	٪ 25	٪ 37.5	٪ 0	٪ 50

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل بند خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.12	الإفصاح عن بيان الأهداف والاستراتيجيات الاجتماعية	ت	1	1	1	0	0	0	0	0
		٪	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0
.13	الإفصاح عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال	ت	4	2	2	8	8	6	8	8
		٪	٪ 50	٪ 25	٪ 25	٪ 100	٪ 100	٪ 75	٪ 100	٪ 100
.14	الإفصاح عن رسومات بيانية ومؤشرات الأداء	ت	6	6	7	7	7	8	8	7
		٪	٪ 75	٪ 75	٪ 87.5	٪ 87.5	٪ 87.5	٪ 100	٪ 100	٪ 87.5
.15	الإفصاح عن معلومات حول تقديم خدمات وتسهيلات عبر الانترنت	ت	2	3	4	1	2	3	3	3
		٪	٪ 25	٪ 37.5	٪ 50	٪ 12.5	٪ 25	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 37.5
.16	الإفصاح عن أي دعاوى أو القضايا المرفوعة	ت	4	6	3	4	3	4	5	4
		٪	٪ 50	٪ 75	٪ 37.5	٪ 50	٪ 37.5	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50
.17	الإفصاح عن جانب الدعاية والإعلان	ت	4	5	5	2	3	3	3	4
		٪	٪ 50	٪ 62.5	٪ 62.5	٪ 25	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 50
.18	الإفصاح عن أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراقبة	ت	7	5	5	5	4	5	3	4
		٪	٪ 87.5	٪ 62.5	٪ 62.5	٪ 62.5	٪ 50	٪ 62.5	٪ 37.5	٪ 50

● المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)

من خلال الجدول السابق رقم (3)، نستنتج ما يلي:

1 - أن مستوى إفصاح الشركات والمصارف عينة الدراسة في تقاريرها السنوية لأغلب بنود محور المعلومات عامة والاستراتيجية بشكل عام خلال الفترة (2008 - 2010)، كان أفضل بشكل واضح جدا عن الفترة خلال (2011 - 2015).

2 - أن سبب التحسن الملحوظ الكبير في بند تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال خلال الفترة (2011 - 2015)، والذي وصل إلى نسبة (100 ٪)، هو نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي جعلت (عينة الدراسة) تقوم بالإفصاح عنها في تقاريرها السنوية لتبرير سبب تدني نتيجة نشاطها.

3 - 20112 - 2015)، في بند الإفصاح عن رسوم بيانية ومؤشرات الأداء الذي وصل إلى نسبة (100 ٪)، وذلك خلال السنتين (2013 - 2014)، وهذا يعتبر شيئا إيجابيا ومؤشرا على اهتمام الشركات والمصارف عينة الدراسة بتحسين مستوى تقاريرهم السنوية في هذا الجانب.

● **المحور الثاني / المعلومات المالية:**

يحتوي المحور الثاني الخاص بالمعلومات المالية على عدد (18)، بنداً تمثل نسبة (30 ٪)، من إجمالي بنود مؤشرالإفصاح الاختياري لهذه الدراسة والجدول رقم (4) يوضح عدد الشركات والمصارف المفصحة عن بنود هذا المحور وهي كما يلي:

جدول رقم (4) عدد الشركات والمصارف المفصحة عن محور المعلومات المالية

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1.	الإفصاح عن التنبؤات النوعية غير الكمية بالمبيعات.	ك	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	0٪	0٪	0٪	0٪	0٪	0٪	0٪	0٪

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.2	الإفصاح عن التنبؤات الكمية للمبيعات.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.3	الإفصاح عن التنبؤات النوعية غير الكمية بالربح.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.4	الإفصاح عن التنبؤات الكمية للأرباح.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.5	الإفصاح عن التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.6	الإفصاح عن التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.7	الإفصاح عن التنبؤات والافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.8	الإفصاح عن اقتراح توزيع أرباح السنة المالية المنتهية.	ت	3	5	3	2	2	2	1	1
		٪	٪37.5	٪62.5	٪37.5	٪25	٪25	٪25	٪12.5	٪12.5
.9	الإفصاح عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.10	الإفصاح عن معلومات حول الأرصدة بالعملة الأجنبية.	ت	5	6	4	6	5	6	6	6
		٪	٪ 62.5	٪ 75	٪ 50	٪ 75	٪ 62.5	٪ 75	٪ 75	٪ 75
.11	الإفصاح عن تحليل المنافسين.	ت	1	2	4	0	1	1	0	0
		٪	٪ 12.5	٪ 25	٪ 50	٪ 0	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0
.12	الإفصاح عن حصة السوق.	ت	1	2	3	0	0	0	0	0
		٪	٪ 12.5	٪ 25	٪ 37.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0
.13	الإفصاح عن معدلات الربحية.	ت	4	5	4	4	5	4	4	3
		٪	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 37.5
.14	الإفصاح عن معدلات التدفق النقدي.	ت	1	0	1	0	0	0	0	0
		٪	٪ 12.5	٪ 0	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0
.15	الإفصاح عن المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المستهدف.	ت	4	3	4	2	3	2	3	2
		٪	٪ 50	٪ 37.5	٪ 50	٪ 25	٪ 37.5	٪ 25	٪ 37.5	٪ 25

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.16	الإفصاح عن معدلات السيولة.	ت	1	3	3	3	5	3	2	3
		٪	٪ 12.5	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 37.5	٪ 25	٪ 37.5
.17	الإفصاح عن مقارنات عن أداء ثلاث سنوات سابقة.	ت	3	2	5	4	4	3	2	3
		٪	٪ 37.5	٪ 25	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 37.5	٪ 25	٪ 37.5
.18	الإفصاح عن تأثير التضخم على الأصول.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0

● المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)

من خلال النظر للجدول السابق رقم (4)،نستنتج ما يلي:

1 - عدم إفصاح الشركات والمصارف (عينة الدراسة)، على عدة بنود خاصة بمحور المعلومات المالية بنسبة تجاوز أكثر من (50 ٪) من إجمالي بنود هذا المحور مما يشير إلى أن عينة الدراسة لا تهتم بالتنبؤات المستقبلية الخاصة بالمبيعات والأرباح والتدفقات النقدية.

2 - يتضح أنه هناك انخفاضا ملحوظا في مستوى الإفصاح عن محور المعلومات المالية لعينة الدراسة خلال الفترة (2011 - 2015)، ويرجع ذلك للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد مما انعكس سلبا على مستوى إفصاح الشركات والمصارف عينة الدراسة.

3 - يتبين لنا من خلال التحليل السابق لهذا المحور أن نسبة إفصاح الشركات والمصارف عينة الدراسة بشكل عام في مستوى ضعيف ولا يوجد بها تحسن في

نسبة الإفصاح خاصة خلال الفترة (2011 - 2015)، مما يشير لعدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح عن المؤشرات المالية.

● **المحور الثالث / المعلومات غير المالية:**

ينقسم هذا المحور الخاص بالمعلومات غير المالية إلى ثلاثة محاور فرعية ويتكون كل محور من المحاور الفرعية من عدة بنود وفيما يلي بنود هذه المجموعات الرئيسية:

أ. محور معلومات عن المسؤولية الاجتماعية:

يحتوي هذ المحور الخاص بمعلومات عن المسؤولية الاجتماعية على عدد (4)، بنود تمثل نسبة(6.6 ٪)، من إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الاختياري لهذه الدراسة والجدول رقم (5) يوضح عدد الشركات والمصارف المفصحة عن بنود هذا المحور وهي كما يلي:

جدول رقم (5) عدد الشركات والمصارف المفصحة عن محور معلومات عن المسؤولية الاجتماعية

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1.	الإفصاح عن سلامة المنتجات وعدم تأثيرها على البيئة.	ك	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
2.	الإفصاح عن المشاركة في أنشطة اجتماعية.	ك	2	2	2	1	1	1	0	1
		٪	٪25	٪25	٪25	٪12.5	٪12.5	٪12.5	٪0	٪12.5
3.	الإفصاح عن المشاركة في برنامج حماية البيئة.	ك	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
4.	الإفصاح عن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية.	ك	1	1	1	1	0	0	1	1
		٪	٪12.5	٪12.5	٪12.5	٪12.5	٪0	٪0	٪12.5	٪12.5

● **المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)**

من خلال النظر للجدول السابق رقم (5)، حيث نلاحظ أن هناك عدد (2) بندين في هذا المحور لم تفصح عنهما عينة الدراسة وهي تمثل نسبة (50 ٪)، من إجمالي بنود هذا المحور وهذان البندان هما الإفصاح عن سلامة المنتجات وعدم تأثيرها على البيئة والإفصاح عن المشاركة في برنامج حماية البيئة حيث كانت نسبة الإفصاح (0 ٪)، أما باقي البندين في هذا المحور فقد كانت نسبة الإفصاح متدنية وخاصة خلال الفترة (2008 - 2015).

ب. محور المعلومات عن العاملين وبرامج التدريب:

يحتوي هذ المحور الخاص بالمعلومات عن العاملين وبرامج تدريبهم على عدد (14)، بندا تمثل ما نسبته (23.3 ٪)، من إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الاختياري لهذه الدراسة والجدول رقم (6) يوضح عدد الشركات والمصارف المفصحة عن بنود هذا المحور وهي كما يلي:

جدول رقم (6) عدد الشركات والمصارف المفصحة عن معلومات حول العاملين وبرامج التدريب

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1.	الإفصاح عن معلومات حول العاملين.	ت	7	7	6	6	3	5	7	6
		٪	٪ 87.5	٪ 87.5	٪ 75	٪ 75	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 87.5	٪ 75
2.	الإفصاح عن أسباب إجراء تغيرات في عدد العاملين.	ت	1	5	4	1	1	1	0	2
		٪	٪ 12.5	٪ 62.5	٪ 50	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 25
3.	الإفصاح عن عدد العاملين.	ت	2	1	2	1	2	2	1	1
		٪	٪ 25	٪ 12.5	٪ 25	٪ 12.5	٪ 25	٪ 25	٪ 12.5	٪ 12.5

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
4.	الإفصاح عن توزيع العاملين داخل الإدارات والأقسام.	ت	2	2	1	1	0	0	0	0
		٪	٪ 25	٪ 25	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0
5.	الإفصاح عن الشهادة العلمية للمدراء.	ت	0	0	0	0	0	1	0	0
		٪	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0
6.	الإفصاح عن الخبرات العملية للمدراء.	ت	0	0	0	0	0	1	0	0
		٪	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0
7.	الإفصاح عن أعمار المدراء.	ت	0	1	0	0	0	0	0	0
		٪	٪ 0	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0
8.	الإفصاح عن مواقع قيادية سبق للمدراء العمل بها.	ت	0	0	0	0	0	1	0	0
		٪	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0
9.	الإفصاح عن الحوادث التي حصلت للعاملين داخل العمل.	ت	0	0	0	2	0	0	0	1
		٪	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 25	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5
10.	الإفصاح عن نظام التأمين الطبي للعاملين.	ت	1	1	1	0	0	0	1	2
		٪	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 12.5	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5	٪ 25

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.11	الإفصاح عن عدد الدورات التدريبية المخططة بالداخل أو الخارج.	ت	3	5	6	4	4	5	4	5
		٪	٪ 37.5	٪ 62.5	٪ 75	٪ 50	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50	٪ 62.5
.12	الإفصاح عن عدد المستفيدين من الدورات التدريبية.	ت	3	4	5	4	4	1	2	2
		٪	٪ 37.5	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50	٪ 50	٪ 12.5	٪ 25	٪ 25
.13	الإفصاح عن المبالغ المصروفة على التدريب.	ت	0	0	0	0	0	0	1	1
		٪	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 0	٪ 12.5	٪ 12.5
.14	الإفصاح عن مجالات الدورات التدريبية.	ت	4	4	5	4	6	5	4	3
		٪	٪ 50	٪ 50	٪ 62.5	٪ 50	٪ 75	٪ 62.5	٪ 50	٪ 37.5

● **المصدر: إعداد الباحث (من نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة).**

من خلال النظر للجدول السابق رقم (6)، حيث نلاحظ أن هناك عدد (3) بنود في هذا المحور يوجد بهما ارتفاع ملحوظ في نسبة إفصاح الشركات والمصارف خلال فترة الدراسة وهم بند إفصاح عن معلومات حول العاملين والإفصاح عن عدد الدورات التدريبية المخططة لها بالداخل أو الخارج ومجالات هذه الدورات.

كما نلاحظ من خلال الاطلاع على الجدول السابق أنه هناك عدد (8)، بنود يوجد بها انخفاض كبير في نسبة الإفصاح أو يمكن القول بأنها معدمة حيث إنه لم تفصح عنهما عينة الدراسة خلال الفترة (2008 - 2015) سواء مرة أو اثنين فقط وقد سجلت بهما نسبة إفصاح (0 ٪)، على التوالي وأكثر من مرة.

ج – محور معلومات عن برامج الميكنة والبحث والتطوير:

يحتوي هذ المحور الخاص بمعلومات عن برامج الميكنة والبحث والتطوير على عدد (6)، بنود تمثل ما نسبة (10 ٪)، من إجمالى بنود مؤشر الإفصاح الاختياري لهذه الدراسة والجدول رقم (7) يوضح عدد الشركات والمصارف المفصحة عن بنود هذا المحور وهي كما يلي:

جدول رقم (7) عدد الشركات والمصارف المفصحة عن محور معلومات عن برامج الميكنة والبحث والتطوير

ت	بنود الإفصاح الاختياري	الفئة	مستوى الإفصاح الاختياري لعينة الدراسة لكل عنصر خلال سنوات 2008 - 2015م							
			2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
.1	الإفصاح عن سياسة الأبحاث والتطوير.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.2	الإفصاح عن مواقع البحث والتطوير.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.3	الإفصاح عن عدد العاملين في البحث والتطوير.	ت	0	0	0	0	0	0	0	0
		٪	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0	٪0
.4	الإفصاح عن استحداث خدمات الكترونية جديدة.	ت	2	6	6	1	3	3	1	0
		٪	٪25	٪75	٪75	٪12.5	٪37.5	٪37.5	٪12.5	٪0
.5	الإفصاح عن إنشاء منظومات حديثة.	ت	5	5	6	3	1	2	2	0
		٪	٪62.5	٪62.5	٪75	٪37.5	٪12.5	٪25	٪25	٪0
.6	الإفصاح عن خطط تجديد وتطوير الأصول.	ت	5	7	5	3	5	2	3	5
		٪	٪62.5	٪87.5	٪62.5	٪37.5	٪62.5	٪25	٪37.5	٪62.5

● **المصدر: إعداد الباحث (من تطبيق نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة).**

من خلال النظر لنتائج الجدول السابق رقم (7)، حيث نلاحظ أن هناك عدد (3) بنود في هذا المحور لم تفصح عنهما الشركات والمصارف عينة الدراسة وهي تمثل نسبة (50 ٪)، من إجمالي بنود هذا المحور وهذه البنود هي الإفصاح عن سياسة الأبحاث والتطوير وموقعها والعاملين في هذا المجال كما يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن بقية البنود الثلاثة التي تتعلق باستحداث منظومات وخدمات الكترونية جديدة وخطط تجديد وتطويرالأصول قد شهدت خلال الفترة (2008 - 2010) ارتفاعاً ملحوظا في مستوى الإفصاح فيما شهدت خلال الفترة (2011 - 2015) انخفاضاً كبيرا في مستوى الإفصاح.

رابعاً / البنود الأكثر إفصاحاً من الشركات والمصارف خلال فترة الدراسة بنسبة تجاوزت أكثر من (50 ٪).

بعد تحديد عدد الشركات والمصارف المفصحة عن كل بند على حدة خلال فترة الدراسة تأتي الخطوة الثانية وهي تحديد البنود الأكثر إفصاحاً من قبل العينة خلال سنوات الدراسة والتي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات والمصارف بنسبة أكثر من (50 ٪).

جدول رقم (8) البنود الأكثر إفصاحاً من العينة خلال فترة الدراسة بنسبة تجاوزت أكثر من (50 ٪)

ت	بنود الإفصاح الاختياري	إجمالي عدد الشركات والمصارف الأكثر إفصاحاً على البنود خلال سنوات الدراسة	إجمالي عدد الشركات والمصارف التي ينبغي أن تفصح عن جميع البنود خلال سنوات الدراسة	مؤشر الإفصاح
.1	الإفصاح عن رسومات بيانية ومؤشرات الأداء.	56	64	٪ 87.5
.2	الإفصاح عن معلومات حول العاملين.	47	64	٪ 73.4
.3	الإفصاح عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال.	46	64	٪ 71
.4	الإفصاح عن عنوان المقر الرئيسي وبيانات الاتصال.	44	64	٪ 68.7
.5	الإفصاح عن معلومات حول الأرصدة بالعملة الأجنبية.	44	64	٪ 68.7

ت	بنود الإفصاح الاختياري	إجمالي عدد الشركات والمصارف الأكثر إفصاحاً على البنود خلال سنوات الدراسة	إجمالي عدد الشركات والمصارف التي ينبغي أن تفصح عن جميع البنود خلال سنوات الدراسة	مؤشر الإفصاح
.6	الإفصاح عن أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراقبة.	38	64	٪ 59.3
.7	الإفصاح عن نبذة تاريخية (نشأة والتطور).	36	64	٪ 56.2
.8	الإفصاح عن أسماء الفروع ومواقعها.	36	64	٪ 56.2
.9	الإفصاح عن عدد الدورات التدريبية المخططة بالداخل أو الخارج.	36	64	٪ 56.2
.10	الإفصاح عن خطط الاستراتيجية والأهداف العامة.	35	64	٪ 54.6
.11	الإفصاح عن مجالات الدورات التدريبية	35	64	٪ 54.6
.12	الإفصاح عن خطط تجديد وتطوير الأصول.	35	64	٪ 54.6
.13	الإفصاح عن أي دعاوى أو القضايا المرفوعة.	33	64	٪ 51.5
.14	الإفصاح عن معدلات الربحية.	33	64	٪ 51.5

● **المصدر: إعداد الباحث (من نموذج القياس الخاص بهذه الدراسة)**

من خلال النظر لنتائج الجدول السابق رقم (8)، حيث نلاحظ أن أكثر البنود التي أفصحت عنها الشركات والمصارف الليبية بشكل تجاوز نسبة (50 ٪) من إجمالي عينة الدراسة قد بلغت عدد (14)، بنداً أي ما يمثل نسبته (23 ٪)، من إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الخاص بهذه الدراسة حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن البنود الأكثر

إفصاحا من قبل عينة الدراسة بشكل كبير هي ثلاثة بنود وقد سجلت نسبة إفصاحها على التوالي كما يلي (87.5 ٪ ،73.4 ٪ ،71 ٪)، وهذه البنود هي الإفصاح عن رسومات بيانية ومؤشرات الأداء، بالإضافة إلى الإفصاح عن معلومات حول العاملين، والإفصاح عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال ونستنتج من نتيجة الإفصاح الكبيرة لهذه البنود أن (عينة الدراسة)، تهتم بالإفصاح عن نتائج نشاطها وبيانتها الختامية على شكل رسوم بيانية ومؤشرات وذلك لغرض توضيح أكثر لهذه البيانات وسهولة إجراء مقارنات لهذه البيانات خلال عدة سنوات.

■ **النتائج والمناقشة والتوصيات:**

● **نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم تناوله في الجانب العملي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

أ - **نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية خلال فترة الدراسة:**

1 - تبين أن هناك اهتماما نسبيا بالإفصاح الاختياري من قبل مصرف التجارة والتنمية حيث أظهرت نتائج التحليل ارتفاعا مقبولا في نسبة الإفصاح خلال سنوات (2008 - 2010) وانخفاضا في هذه النسبة خلال الفترة (2011 - 2015).

2 - عدم اهتمام الشركة الأهلية للإسمنت بالإفصاح الاختياري حيث تبين من خلال نتائج التحليل وجود تدني في مستوى الإفصاح خلال فترة الدراسة.

3 - أظهرت نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري للشركات والمصارف الليبية محل الدراسة خلال الفترة (2011 - 2015) انخفاضا ملحوظا في نسبة الإفصاح ويرجع ذلك لتأثير الظروف التي تمر بها البلاد على نتائج نشاط عينة الدراسة مما أثر سلبا على إفصاحها.

4 - تبين من خلال نتائج التحليل لمستوى الإفصاح الاختياري لقطاعات عينة الدراسة أن قطاع المصارف هو أكثر إفصاحا وبالمقارنة بقطاع الشركات نجده أقل نسبة إفصاح.

5 - بالنظر بصفة عامة لنسب إفصاح الشركات والمصارف الليبية محل الدراسة خلال الفترة (2008 - 2015)، نجد عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح

الاختياري بشكل كبير وأن نسب الإفصاح كانت ضعيفة ومتباينة ولا يوجد بها تحسن في المستوى وقد بلغ المتوسط العام لنسبة الإفصاح خلال فترة الدراسة (25 ٪)، وهي نسبة ضعيفة.

ب - نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري لبنود محور معلومات عامة واستراتيجية وهي:

1 - عدم وجود تحسن كبير في مستوى الإفصاح الاختياري لبنود محور معلومات عامة واستراتيجية حيث أظهرت نتائج القياس تباينا واضحا في مستوى إفصاح أغلب البنود ماعدا بند رسوم بيانية ومؤشرات الأداء الذي سجل ارتفاعا كبيرا في الإفصاح من أغلب الشركات والمصارف الليبية وصلت في بعض سنوات الدراسة إلى نسبة (100 ٪).

2 - أظهرت نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري لبنود محور معلومات عامة واستراتيجية انخفاضا في نسبة الإفصاح وخاصة خلال السنوات (2011 - 2015) فيما شهد بعض البنود ضمن هذا المحور مثل بند الإفصاح عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيراً وصل إلى نسبة (100 ٪) وهذا يدل على تأثر الإفصاح الاختياري بظروف الانقسام السياسي للبلاد.

ج - نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري لبنود محور المعلومات المالية وهي كما يلي:

1 - عدم إفصاح الشركات والمصارف الليبية (عينة الدراسة)، على عدد كبير من بنود محور المعلومات المالية أي ما يمثل أكثر من نسبة (50 ٪) من إجمالي بنود هذا المحور.

2 - أظهرت نتائج التحليل لبعض بنود محور المعلومات المالية أن نسبة إفصاح الشركات والمصارف عينة الدراسة خلال فترة (2008 - 2015) كانت ضعيفة ومتدنية ولا يوجد بها تحسن مما يدل على عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح عن المؤشرات المالية.

د - نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختياري لبنود محور المعلومات غير المالية وهي كما يلي:

1 - عدم اهتمام الشركات والمصارف (عينة الدراسة) بالإفصاح على عدة بنود من محور المعلومات غير المالية حيث وصل عدد البنود غير المفصح عنها في هذا المحور ما نسبته (54 ٪)، من إجمالي بنود هذا المحور.

2 - تدني وضعف إفصاح الشركات والمصارف (عينة الدراسة) عن المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية.

3 - يوجد هناك تحسن نسبي في إفصاح الشركات والمصارف محل الدراسة عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم مما يدل على اهتمام (عينة الدراسة) بتدريب العاملين والرفع من كفاءتهم العلمية والعملية.

4 - تبين أن هناك تدنيا وانخفاضا كبيرا في مستوى إفصاح الشركات والمصارف محل الدراسة عن معلومات حول برامج الميكنة والبحث والتطوير.

■ **مناقشة نتائج الدراسة:**

1 - أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك تحسنا بسيطا في مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لعينة الدراسة وخاصة لدى مصرف التجارة والتنمية وذلك خلال الفترة (2008 - 2010)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة حمزة (2013)، التي أجريت في البيئة الليبية خلال هذه الفترة وعلى نفس العينة وفي ذات السياق أظهرت نتائج القياس انخفاضا ملحوظا في نسبة الإفصاح خلال السنوات (2008 - 2015) ويرجع ذلك لتأثير الظروف التي تمر بها البلاد على نتائج نشاط عينة الدراسة، أيضا تبين لنا من نتائج التحليل تدني مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركة الأهلية للإسمنت وهذه النتيجة تتفق مع نتائج تحليل دراسة أنديه وغيث (2016).

2 - بالنظر بصفة عامة لنسب إفصاح عينة الدراسة خلال الفترة (2008 - 2015) يتبين لنا عدم اهتمام عينة الدراسة بالإفصاح الاختياري بشكل كبير وأن نسب الإفصاح كانت ضعيفة ومتباينة ولا يوجد بها تحسن في المستوى وبمقارنة هذه النتيجة مع الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية نجد أنها تتفق مع دراستي حمزة (2013)، وأنديه وغيث (2016)، وبمقارنة هذه النتيجة مع الدراسات العربية نجد أنها تتفق مع دراسات ودحدوح وحمادة (2015)، ومارق (2009).

3 - بمقارنة المتوسط العام لنسب الإفصاح الاختياري خلال فترة الدراسة الذي بلغ (25 ٪)، مع دراسات سابقة يتبين أنه في البيئة الليبية فقد بلغ هذا المتوسط في دراسة أنديه وغيث (2016)، (15.5 ٪) أما في الدراسات التي أجريت في البيئة العربية فقد بلغ المتوسط (19.86 ٪) وفي دراسة الزغول وآخرون (2017) التي

أجريت في البيئة العراقية وفي دراسة مارق (2009) التي أجريت في البيئة السعودية فقد بلغ المتوسط (21.7 ٪)، ومن خلال ما سبق يتضح أن نسبة انخفاض الإفصاح الاختياري ليست في البيئة الليبية فحسب بل حتى في البيئات العربية.

■ توصيات الدراسة:

من خلال النتائج الجانب العملي يوصي الباحثان بمجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

1 - تحث الدراسة مصرف التجارة والتنمية بالاهتمام بالإفصاح الاختياري وزيادة نسبة الإفصاح بتقاريرها المالية السنوية المنشورة.

2 - تشجع الدراسة الشركة الأهلية للإسمنت بضرورة تحسين مستوى الإفصاح بتقاريرها المالية السنوية المنشورة وزيادة نسبة الإفصاح إلى درجة الإفصاح الاختياري.

3 - توصي الدراسة الجمعيات العمومية بالمصارف والشركات المدرجة بسوق المال الليبي بتشجيع مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية بها بالاهتمام بالإفصاح الاختياري عند إعددهم لتقاريرهم المالية السنوية.

4 - توصي الدراسة الشركات المدرجة بسوق المال الليبي بضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري وزيادة درجة الإفصاح في تقاريرهم السنوية إلى هذا المستوى.

5 - توصي الدراسة كلا من إدارة تعزيز الحوكمة بديوان المحاسبة الليبي ووحدة الامتثال للحوكمة بمصرف ليبيا المركزي بضرورة إصدار دليل توضيحي إرشادي عن الإفصاح الاختياري لتعريف المصارف والشركات الليبية ببنود هذا الإفصاح وتشجيعهم على اتباعه عند إعدادهم لتقاريرهم المالية السنوية.

6 - توصي الدراسة الشركات والمصارف المدرجة بسوق المال الليبي الاهتمام بزيادة الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية خاصة الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية.

7 - توصي الدراسة إدارة البحوث والدراسات بسوق المال الليبي بضرورة إصدار منشورات عن الإفصاح الاختياري وبنوده لتشجيع الشركات والمصارف المدرجة بالسوق لاتباعه عند إعدادها لتقاريرها المالية السنوية.

8 - توصي الدراسة الإدارات المالية بالشركات والمصارف المدرجة بسوق المال الليبي

بضرورة تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية السنوية والاهتمام بالإفصاح عن المؤشرات المالية.

9 - توصي الدراسة الشركات والمصارف المدرجة بسوق المال الليبي بضرورة الاهتمام بتحسين مستوى تقاريرهم المالية السنوية وزيادة نسبة الإفصاح بها وخاصة الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية.

10 - تشجع الدراسة الشركات والمصارف المدرجة بسوق المال الليبي بضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية وخاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

11 - توصي الدراسة الشركات والمصارف المدرجة بسوق المال الليبي بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري عن المعلومات الخاصة ببرامج الميكنة والبحث والتطوير.

12 - توصي الدراسة باستخدام نموذج قياس مستوى الإفصاح الاختياري المستخدم بهذه الدراسة لقياس نسبة الإفصاح على عينات أخرى ومقارنة نتائج القياس بنتائج هذه الدراسة.

■ قائمة المراجع والمصادر

● أولاً / المراجع العربية:

أ – الدوريات:

1 - إبراهيم، محمود، مكية، نغم، (2011)، **دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (33)، العدد (3)، ص 45 - 58، سوريا.

2 - أنديه، خالد على، غيث، محمد البشير، (2016)، **قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في السوق المال الليبي**، مجلة الاقتصاد والتجارة الصادرة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد (9)، ص 24 – 42، ليبيا.

3 - الزغول، تركى راجي، عيسي، سيروان كريم، حمد، عدنان نادر، (2017)، **العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العراقية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، الصادرة عن جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، المجلد (18)، العدد (2)، ص 31 - 44، عمان، الأردن.

4 - دحدوح، حسين أحمد، حمادة، رشا أنور ،(2015)، **نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، ص 9 – 42، دمشق، سوريا.

5 – حميد، أحمد جاسم، فارس، أشرف هاشم، سعيد، حسين غانم، (2016)، **تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تكريت، المجلد (12)، العدد (34)، ص 308 – 334، العراق.

6 – مارق، سعد محمد، (2009)، **قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الصادرة عن كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد (23)، العدد الأول، ص 131 – 174، السعودية.

7 – مرعي، نجاة محمد، (2019)، **أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية**، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصادرة عن كلية التجارة عين شمس، المجلد (49)، العدد (3)، ص 215 – 225، مصر.

ج - رسائل الماجستير:

1 - أبوالنور، فوقية محمود، (2010)، **أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

2 – الشهوبي، إسماعيل سالم، (2005)، **مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

3 – حسن، أحمد يوسف، (2017)، **الإفصاح الاختياري ودوره في زيادة كفاءة الأسواق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين، السودان.

4 – حمد، محمد صالح، (2017)، **دور الإفصاح الاختياري في تحقيق الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين، السودان.

5 – حمزة، هدى صبحى، (2013)، **قياس مستوى الإفصاح الاختياري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، ليبيا.

6 – عودة، ريم راسم، (2017)، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

● ثانياً / المراجع الأجنبية:

1 - Alfraih، M.M. & Almutawa، A. M. (2017). Voluntary disclosure and corporate governance :empirical evidence from Kuwait. International Journal of Law and Management، 59(2)، 217 - 236.

2 - Meek، G.K.، Robert، C.B. and Gray، S.J. (1995) "Factors In__uencing Voluntary Annual Report Disclosure by US، UK and Continental European Multinational Corporations"، Journal of International Business Studies، 26، PP 555 - 572.

3 - Chau، G.K. and Gray، S.J. (2002) "Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore"، The International Journal of Accounting، 37: PP 247 - 265.